

Distr.: General
19 June 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير الوطني لفنلندا عن تنفيذ الأهداف والاتفاقات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للنظر فيه أثناء الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيجري خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر المرفق).

وأكون ممتنا للغاية لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) كيرستي لينوتين

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

التقرير الوطني الطوعي لفنلندا

موجز

تشكل السياسة الإنمائية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية والأمنية لفنلندا. وتضطلع بتخطيطها وصياغتها وتنفيذها وزارة الخارجية، بالتعاون الوثيق مع غيرها من الوزارات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع الفنلندي ككل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، اعتمدت الحكومة الفنلندية برنامجاً جديداً للسياسة الإنمائية، يعتمد على اتباع نهج شامل في التنمية ويغطي كل قطاعات السياسة العامة المتصلة بالتنمية. وتمشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية، تهدف السياسة الإنمائية لفنلندا في المقام الأول إلى القضاء على الفقر، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تعزيز التنمية المستدامة. ويُعد التعاون الدولي بمثابة الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الحكومة.

وترتكز السياسة الإنمائية الفنلندية على مبادئ التنمية المستدامة وأبعادها الثلاثة المترابطة: الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية. ويستفيد هذا النهج من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو عام ١٩٩٢، ومن الالتزامات الدولية التي أعقبته. وبناء عليه، تعمل فنلندا على تعزيز التنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وإيكولوجياً، مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتصلة بالمناخ والبيئة.

وتقع الأهداف الإنمائية للألفية، بتركيزها الشديد على التنمية الاجتماعية ورفاه البشر، في قلب السياسة الإنمائية الفنلندية. وفي الوقت ذاته، تشدد فنلندا على ضرورة النظر إلى ما وراء الأهداف الإنمائية للألفية، والتصدي لكل التحديات الإنمائية التي تنبثق عن الاستراتيجيات الإنمائية للشركاء أو عن البرامج الإنمائية العالمية الأخرى. فبعض هذه التحديات، مثل تغير المناخ والأمن الغذائي واستدامة البيئة، هي قضايا تتعلق ببقاء العالم بأسره.

وتغير المناخ وغيره من التهديدات التي تواجهها البيئة قد أجبرت العالم في السنوات الأخيرة على التمعن بصورة أعمق في مسألة الاستدامة. فالتقدم الذي أحرزته البلدان الصناعية كان مدفوعاً حتى الآن بالرغبة في تحقيق النمو المادي السريع. غير أن ذلك أدى أيضاً إلى استنفاد الموارد غير القابلة للتجدد وتسارع استغلالها بصورة غير مستدامة

إيكولوجيا، وإلى تغير المناخ، وإلى فقدان التنوع البيولوجي وتدهور البيئة. وذلك من شأنه أن يقوض أساس التنمية المستدامة ذاته. وحتى رغم أن أشكال التقدم التكنولوجي تساعد الاقتصاد على التكيف مع حقائق الطبيعة، فإنه يلزم أيضا إدخال تغييرات جوهرية في أنماط الإنتاج والاستهلاك والمعيشة، وهو ما ينتشر الآن في كافة أنحاء العالم. ومسألة السياسة الإنمائية تتعلق في نهاية المطاف بالقيم التي يعتمد عليها الناس. فنقص الموارد الطبيعية وتدهور البيئة يؤديان إلى التفاعلات ويعقد حل تلك التفاعلات.

ومن الأهمية عند تشجيع التنمية المستدامة أن ندرك أن كلا من البلدان النامية والصناعية تشتركان في نفس الخطة الطويلة الأجل. فالتنمية المستدامة في كل أبعادها الثلاثة مطلوبة لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية. وتشجع السياسة الإنمائية الفنلندية على تبني نهج يراعي مستقبل البشرية، وتُعالج فيه التحديات الإنمائية من منظور عالمي حقاً.

وتُنفذ السياسة الإنمائية الفنلندية على المستوى الثنائي، وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، وعلى المستوى المتعدد الأطراف، وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. والأهداف والمبادئ التوجيهية الإنمائية التي اعتمدها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تشكل الإطار الرئيسي لتنفيذ سياسة فنلندا في مجال التعاون الإنمائي. ولتعزيز فعالية المساعدة الإنمائية، تدعم فنلندا البرمجة المشتركة في الاتحاد الأوروبي وفي دوائر المانحين الأوسع على حد سواء. وحكومة فنلندا تعتبر منظومة الأمم المتحدة الطرف الرئيسي في ميدان السياسة الإنمائية الدولية، وتبذل كل جهودها لتدعيم موقفها وصولاً إلى هذه الغاية.

ويلعب الاتحاد الأوروبي أيضا دورا أساسيا في السياسة الإنمائية الفنلندية. فهو يوفر الإطار الرئيسي لتأثيرنا في ساحة السياسات العامة العالمية؛ ففي عام ٢٠٠٥، اعتمد الاتحاد الأوروبي بصورة مشتركة بيان السياسة الإنمائية، وتوافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية. وتستطيع فنلندا، من خلال الاتحاد الأوروبي، أن تؤثر بصورة أفضل على جدول الأعمال الإنمائي العالمي. والهدف الأول والأساسي لجهود التعاون الإنمائي التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي إنما يتمثل في القضاء على الفقر في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك السعي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فالالاتحاد الأوروبي ككل يقدم أكثر من نصف المساعدة الإنمائية الرسمية، كما أنه أهم شريك في ميداني التعاون الإنمائي والتجارة للبلدان النامية. ومن خلال مساعدات الجماعة الأوروبية، تشارك فنلندا أيضا في استئصال شأفة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في المجالات التي لا نملك فيها برامج للتعاون الثنائي.

وفي عام ٢٠٠٧، بلغت المساعدات الإنمائية التي قدمتها فنلندا ٧١١ مليون يورو، وهو ما يمثل قرابة ٠,٤٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. ووفقاً لقرار مجلس الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٥، تلتزم الحكومة بالوصول بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى ٠,٥١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠، ثم الوصول في نهاية المطاف إلى المستوى الذي تستهدفه الأمم المتحدة والبالغ ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. ولكفالة ارتفاع مستوى المساعدة الفنلندية، سيتم زيادة حجم المعونات بصورة متدرجة ويمكن التنبؤ بها.

وتقليدياً، كانت غالبية المساعدة الإنمائية الفنلندية تمر عبر البرامج الثنائية. أما الجزء المتبقي، فكان يمر عبر المنظمات المتعددة الأطراف والاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠٠٧، كان التعاون الثنائي يستأثر بقرابة ٦٠ في المائة من تدفقات المعونات الفنلندية. وكان ثلث الأموال - وهي نسبة آخذة في الازدياد - مخصصة لأقل البلدان نمواً. كما ازداد الدعم الذي تقدمه فنلندا لأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، حيث كان يشكل ٣٠ في المائة من مجموع جهودها في ميدان التعاون الإنمائي عام ٢٠٠٧.

وتركز السياسة الإنمائية الفنلندية تركيزاً قوياً على تحديد المواضيع والقطاعات التي يمكن أن تترك فيها فنلندا أكبر الأثر على التنمية العالمية. ويرد نفس المبدأ في مدونة سلوك الاتحاد الأوروبي بشأن تكامل وتقاسم العمل. وفي ميدان التعاون الثنائي، تسعى فنلندا إلى التركيز على الميادين التي تمتلك فيها خبرة رائدة، مثل إدارة الغابات والموارد المائية فضلاً عن الطاقة المتجددة، التي ترتبط جميعها بمؤشرات الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية. وكمثال على ذلك، تزيد فنلندا مما تقدمه من تمويل في مجال استدامة الغابات، الذي كثيراً ما يعتبر من القطاعات المهمة في ميدان التعاون الإنمائي. ونرى أن مسؤوليتنا العالمية تتمثل في تقاسم خبراتنا الطويلة والواسعة والناجحة في ميدان السياسات العالمية للغابات وتنميتها.

ويسترشد تخصيص تمويل التعاون الإنمائي بورقات الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر في البلدان النامية. ففنلندا والبلدان الشريكة لها وغيرها من المانحين يشاركون في مواصلة تطوير ورقات الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر لكفالة أن يكون تنفيذها مستداماً من النواحي الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية. والتعاون الإنمائي برمته يقوم على مبدأ الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقد استعير عن "المعونة الإنمائية" التقليدية بشراكات حقيقية مع التشديد على إمساك البلدان النامية بزم أمور تنميتها الخاصة.

وعلى الصعيد الوطني، أنشأت فنلندا لجنة رفيعة المستوى تضم العديد من أصحاب المصلحة وتعني بالتنمية المستدامة والسياسات العامة المنظمة من أجل تعزيز جميع أبعاد الاستدامة. ولعبت اللجنة دوراً جوهرياً في كفالة تبني نهج شامل إزاء التنمية المستدامة. ونجاح البرنامج الفنلندي للاستدامة يستند إلى حد بعيد إلى إتباع نهج أصحاب المصلحة المتعددين، وذلك على الصعيد الوطني والدولي على حد سواء. وتضم اللجنة الوطنية مختلف جماعات المصالح ومنظمات المجتمع المدني. وتم تطبيق النهج ذاته في المحافل الدولية أيضاً. فقد كانت المنظمات غير الحكومية، على سبيل المثال، تنشط بشدة في الفترات السابقة على مؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة، وتشارك أيضاً في الوفود الفنلندية الرسمية.

وكاستجابة للهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بإقامة شراكات عالمية وفقاً لتوافق آراء مونتريري بشأن تمويل التنمية، يسلط برنامج السياسة الإنمائية الفنلندية الضوء على مفهوم تمويل التنمية الشامل، بما في ذلك الشراكات من أجل التنمية. كما أنه يشدد على ضرورة تعبئة القطاع الخاص ومختلف الفعاليات المؤسسية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية. وتعتبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة استراتيجية رئيسية تسهم في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر على أساس مستدام. وجرى تبني النهج العقودي لدعم تنفيذ السياسة الإنمائية الجديدة، وهو نهج يعني إشراك الجامعات والمؤسسات البحثية والشركات والمنظمات غير الحكومية معاً في التنمية وتنفيذ النهج المبتكرة في ميدان التعاون الإنمائي والتنمية المستدامة.

المحتويات

الصفحة

٨	الجزء ألف - تنفيذ السياسة الإنمائية الوطنية
٨	١ - السمات الرئيسية للسياسة الإنمائية الفنلندية
٩	١-١ المساعدة الإنمائية الرسمية
١٠	٢-١ القنوات الرئيسية لتأثير السياسة العامة والتعاون
١٥	٢ - التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من المبادئ الإنمائية المتفق عليها دولياً
١٦	١-٢ خلق بيئة مواتية للتنمية
١٦	٢-٢ تنمية القطاع الخاص ودعم المجتمع المدني
١٧	٣-٢ التجارة والتنمية
١٩	٤-٢ تعزيز القدرة على تحمل الدين
١٩	٣ - الشراكات مع المجتمع المدني
٢١	٤ - المبادئ التوجيهية للسياسة الإنمائية الفنلندية
٢١	١-٤ الاتساق
٢٢	٢-٤ التكامل
٢٢	٣-٤ الفعالية
٢٣	الجزء باء - تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة
٢٤	٥ - التنمية الوطنية
٢٦	١-٥ التنمية على الصعيد دون الوطني
٢٧	٢-٥ الدروس المستفادة والتحديات الرئيسية
٢٧	٣-٥ مؤشرات التنمية المستدامة المستخدمة في فنلندا
٢٧	٤-٥ الحصول على الكثير من القليل - نهج فنلندا نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين

- ٦ - التقدم المحرز في تنفيذ الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية ٣٠
- ١-٦ برنامج السياسة الإنمائية الفنلندية: التركيز على التنمية المستدامة إيكولوجيا ٣٠
- ٢-٦ الدعم المقدم لاستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام: بعض الأمثلة ٣١
- ٧ - الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية والشراكات المتعلقة بتنمية القطاع الخاص ٣٦

الجزء ألف تنفيذ السياسة الإنمائية الوطنية

١ - السمات الرئيسية للسياسة الإنمائية الفنلندية

تشكل السياسة الإنمائية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية والأمنية لفنلندا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، اعتمدت حكومة فنلندا برنامجاً جديداً للسياسة الإنمائية يعتمد على اتباع نهج شامل في التنمية. وتهدف السياسة الإنمائية لفنلندا في المقام الأول إلى القضاء على الفقر، على النحو المنصوص عليه في الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وإيكولوجياً. ويُعد التعاون الدولي الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الحكومة.

وقد شهدت الألفية الجديدة تحولا من التعاون الإنمائي التقليدي إلى تبني نهج شامل في التنمية. فمن المسلم به الآن أن من الضروري إدخال تغييرات في كافة قطاعات السياسة العامة التي تترك تأثيراً على البلدان النامية. ويقوم التعاون الإنمائي الثنائي على مبدأ إقامة الشراكات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقد استعيض عن 'المعونة الإنمائية' التقليدية بشراكات حقيقية، مع التشديد على إمساك البلدان النامية بزمام أمور تنميتها الخاصة.

ويتم تنفيذ السياسة الإنمائية الفنلندية بصورة ثنائية على مستوى البلدان والمناطق، وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، وعلى المستوى المتعدد الأطراف، وبالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. والأهداف والمبادئ التوجيهية الإنمائية التي اعتمدها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تشكل الإطار الرئيسي لتنفيذ سياسة فنلندا في مجال التعاون الإنمائي. والعمل من خلال الاتحاد الأوروبي واحد من القنوات الرئيسية للتأثير في جدول الأعمال الإنمائي العالمي. وتُعتبر منظومة الأمم المتحدة الطرف الرئيسي في ميدان السياسة الإنمائية الدولية، وتُبذل كل الجهود لتدعيم موقفها وصولاً إلى هذه الغاية. وفي الأمم المتحدة، نعمل بصورة مستقلة ومع غيرنا من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على حد سواء.

وترتكز السياسة الإنمائية الفنلندية على مبادئ التنمية المستدامة. ويستفيد هذا النهج من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو عام ١٩٩٢، ومن الالتزامات الدولية التي أعقبتها، لتعزيز الاستدامة في جميع أبعادها. وتعمل فنلندا على تعزيز التنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وإيكولوجياً. ويُولى اهتمام خاص للمسائل المتصلة بالمناخ والبيئة، وبناء السلام، ومنع النزاعات. وتعتبر التنمية المستدامة، القائمة على النمو الشامل

للجميع واستقرار الأوضاع الاجتماعية، شرطا مسبقا للقضاء على الفقر. كما أن السلام والأمن، والحوكمة الديمقراطية والشفافة، واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن التعليم والصحة، هي جميعها من العناصر الأساسية للتنمية المستدامة.

وفي مجال التعاون الإنمائي، سيخصص مبلغ أكبر للترويج للقضايا البيئية. وسيولى اهتمام خاص للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، مثل الغابات، ولزراعة والتنمية الريفية، والمياه والإصحاح، فضلا عن الطاقة. وعلاوة على ذلك، تبرز في جهود التعاون الإنمائي التي تضطلع بها فنلندا قضايا التكامل الإقليمي وبناء القدرات في مجال التجارة وتكنولوجيا المعلومات.

ويتم إدراج المواضيع الثلاث المشتركة التالية في لصب السياسة الإنمائية الفنلندية:

- تعزيز حقوق ومكانة النساء والفتيات، وتعزيز المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية؛
- تعزيز حقوق الفئات التي يمكن استبعادها بسهولة، وبخاصة الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأقليات العرقية، وتعزيز تكافؤ فرص المشاركة؛
- محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باعتباره مشكلة صحية واجتماعية.

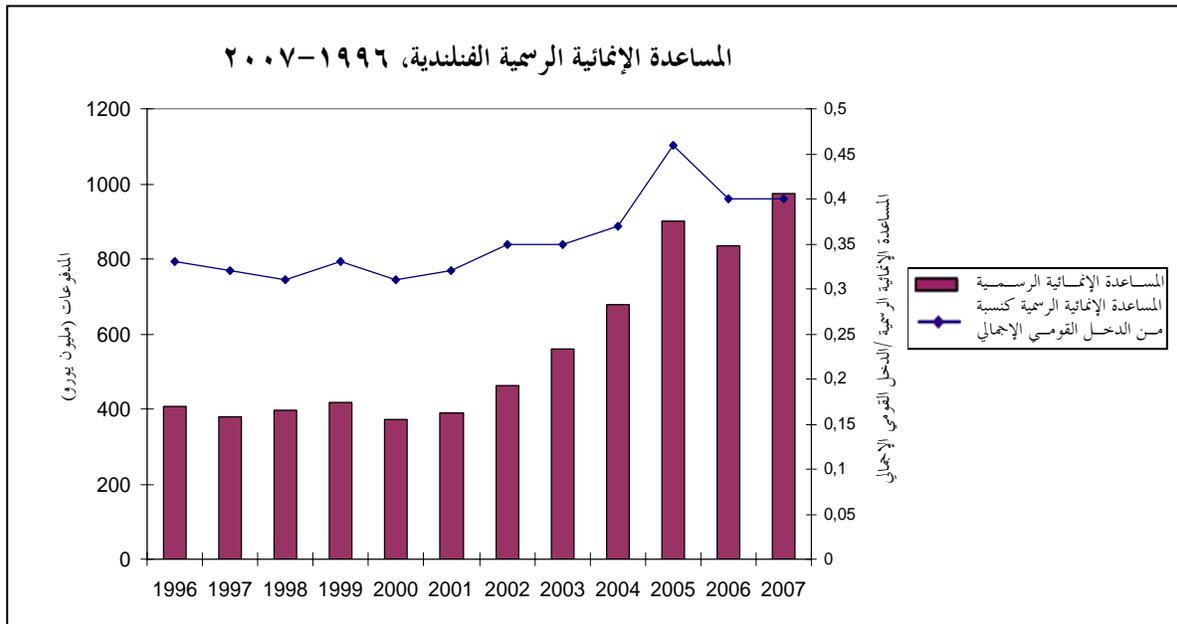
١-١ المساعدة الإنمائية الرسمية

ستصل فنلندا بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى ٠,٥١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠، وستصل في نهاية المطاف إلى المستوى الذي تستهدفه الأمم المتحدة والبالغ ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وقد أعلن هذا الالتزام لأول مرة في قرار مجلس أوروبا عام ٢٠٠٥، وتحدد في برنامج سياسة التنمية عام ٢٠٠٧. وسيزداد حجم المعونات تدريجيا لكفالة ارتفاع مستوى المساعدة الفنلندية.

ومنذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، كانت هناك زيادة مطردة في تدفقات المعونة الفنلندية. وفي عام ٢٠٠٧^(١)، وصلت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها فنلندا إلى ٧١١ مليون يورو، وهو ما يمثل قرابة ٠,٤٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الفنلندية.

(١) تستند بيانات عام ٢٠٠٧ إلى الإحصاءات الأولية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وفي السنوات الأخيرة، كانت المساعدة الإنمائية الفنلندية تمر أساساً من خلال البرامج الثنائية. وكان جزء صغير، وإن كان يتسم بالأهمية، يمر من خلال المنظمات المتعددة الأطراف والاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠٠٧، كان التعاون الثنائي يستأثر بقرابة ٦٠ في المائة من تدفقات المعونات الفنلندية. وكان ثلث الأموال - وهي نسبة آخذة في الازدياد - مخصصة لأقل البلدان نمواً. كما ازداد الدعم الذي تقدمه فنلندا لأفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، حيث كان يشكل ٣٠ في المائة من مجموع جهودها في ميدان التعاون الإنمائي عام ٢٠٠٧.



٢-١ القنوات الرئيسية لتأثير السياسة العامة والتعاون

التعاون الثنائي

البلدان الشريكة الرئيسية في التعاون الإنمائي الطويل الأجل لفنلندا هي إثيوبيا، وكينيا، وموزامبيق، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، ونيبال، وفييت نام، ونيكاراغوا. وزادت فنلندا من تركيز المعونة على ثلاث من القطاعات ذات الأولوية في كل بلد من البلدان^(٢). وفيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، كان أكثر من ثلاثة أرباع مجموع ما تقدمه من معونات (باستثناء التخفيف من أعباء الديون والمعونة الإنسانية) مخصصة لتلك القطاعات ذات الأولوية في خمسة من البلدان الثمانية. وفي بلدين من البلدان الثلاث الأخرى، كانت القطاعات ذات الأولوية تحظى بأكثر من نصف مجموع المعونة. وفيما يلي القطاعات الحورية/المركزية في البلدان الشريكة في الأجل الطويل:

(٢) وبالإضافة إلى ذلك، يمكن توفير دعم للميزانية العامة وللمنظمات غير الحكومية.

البلد الشريك	القطاعات ذات الأولوية
إثيوبيا	التعليم والموارد المائية/الطبيعية
كينيا	الحكم الرشيد، والغابات، وقطاع الطاقة
تنزانيا	الحكم الرشيد، والتعليم، وقطاع الغابات، والبيئة
موزامبيق	التعليم، والزراعة والتنمية الريفية، والصحة
زامبيا	الزراعة والتنمية الريفية، والبيئة/الموارد الطبيعية، والقطاع الخاص
نيبال	إدارة الأزمات، والتعليم، والبيئة/المياه
فييت نام	الزراعة والتنمية الريفية، والمياه، والغابات
نيكاراغوا	التنمية الريفية/الموارد الطبيعية، والصحة، والحكم المحلي

وفي موزامبيق، وتنزانيا، وزامبيا، ونيكاراغوا، يجري تقديم دعم للميزانية العامة.

الإطار ١ - تعاون فنلندا مع تنزانيا

يتمدد التعاون الإنمائي بين تنزانيا وفنلندا لعدة عقود. وتقدم فنلندا الدعم لتنفيذ استراتيجية تنزانيا الوطنية للنمو والحد من الفقر من خلال دعم الميزانية العامة، والتمويل المشترك، والمشاريع الثنائية. وحالياً، تشكل الغابات، والسياسة الإقليمية، والحكم المحلي والحكم الرشيد المجالات الرئيسية للتعاون.

وفي قطاع الغابات، تقدم فنلندا الدعم للبرنامج الوطني للغابات، مع التركيز بصفة خاصة على إدارة القطاعات وجرد موارد الغابات. أما الدعم في مجال السياسة الإقليمية والحكم المحلي فيمر من خلال برنامجين منسقين وطنياً يُطلق عليهما اسم 'برنامج إصلاح الحكم المحلي' و'نظام منحة تطوير أصول الحكم المحلي'. وقد تحسن الحكم المحلي الديمقراطي في السنوات الأخيرة بفضل هذه البرامج، غير أنه لا يزال يتعين تحسين العدالة الإقليمية والخدمات المحلية. وتشارك فنلندا حالياً في قيادة فريق الشركاء المعني بتطوير الحكم المحلي، وتلعب دوراً رئيسياً في مناقشات السياسات العامة حول اللامر كزية. والمشروعات الثنائية التي تقوم بها فنلندا في تنزانيا قليلة من حيث العدد، غير أنها ملائمة بصورة وثيقة لمجالات التركيز المواضيعية. فيجري تعزيز الحكم الرشيد من خلال جميع التدخلات، وبخاصة من خلال دعم المجتمع المدني في تنزانيا. ويُعد تعاون المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات الفنلندية (مثل البلديات والجامعات) مع نظيراتها في تنزانيا عنصراً هاماً فيما نضطلع به من تعاون، للمساعدة في تعزيز القدرات الوطنية والمساءلة على الصعيد الداخلي.

وعلى مدار السنوات العشر الماضية، تغير التعاون الإنمائي مع تزانيا بصورة درامية، حيث أصبحت المشروعات المتباعدة عن بعضها جغرافياً وموضوعياً تخلي مكانها للنهج القائمة على المشاريع وللتركز الأشد على القطاعات. وفي الوقت ذاته، ازدادت القيمة الإجمالية للبرنامج الخاص بتزانيا، حيث وصلت إلى ٣٤ مليون يورو في عام ٢٠٠٨. واسترشد هذا التحول بقوة بتنسيق الجهود وتقسيم العمل بين الشركاء. وتركز فنلندا بصورة متزايدة على المجالات التي يمكن أن نحقق فيها قيمة إضافية على أكمل وجه بالمقارنة بالشركاء الآخرين.

وتركز النهج القائمة على المشاريع، ولا سيما دعم الميزانية العامة، على تعزيز النظم الوطنية. وتلتزم تزانيا بالإصلاحات، وقد حققت تقدماً مطرداً على مدار السنوات الماضية. وفي الآونة الأخيرة، تكشفت فضائح فساد كبرى في تزانيا. وينتظر الآن من الحكومة أن تتخذ تدابير تصحيحية قوية للحفاظ على الزخم اللازم للتعاون الفعال في المستقبل أيضاً.

الاتحاد الأوروبي

يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً أساسياً في السياسة الإنمائية الفنلندية. وهو يوفر الإطار الرئيسي لتأثيرنا في ساحة السياسات العامة العالمية. ويوفر الاتحاد الأوروبي حوالي ٦٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية على مستوى العالم، ونصيبه فيها آخذ في التزايد. كما أنه أهم شريك تجاري للبلدان النامية. وقد أعلنت المبادئ المشتركة للسياسة الإنمائية للاتحاد الأوروبي في بيان السياسة الإنمائية: توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية (٢٠٠٥). وتشترك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما فيها فنلندا، في تبني القيم والمبادئ الواردة في البيان. وتمثل الغاية الأولية والرئيسية لجهود التعاون الإنمائي التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي في استئصال شأفة الفقر في سياق تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك السعي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتنشط فنلندا في صياغة المواقف المشتركة للاتحاد الأوروبي. وأتاحت رئاسة فنلندا للاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٦ فرصة طيبة للتأثير على جدول الأعمال العالمي عن طريق الاتحاد. وكانت المواضيع الرئيسية خلال الرئاسة الفنلندية تشمل أعمال التزامات الاتحاد الأوروبي بوضع اللمسات النهائية على أدوات تمويل التعاون الإنمائي، وحقوق الإنسان والديمقراطية، وتعزيز اتساق سياسات التنمية في تخطيط السياسات وفي الأنشطة التنفيذية التي

يُضطلع بها الاتحاد الأوروبي على حد سواء. كما يُولى اهتمام خاص لفعالية المعونات، وعلى الأخص لتكامل وتقسيم العمل.

أما التعاون في تمويل التنمية من جانب المفوضية الأوروبية، فهو جزء أساسي من أنشطتنا في مجال التعاون الإنمائي، حيث يشكل ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الفنلندية. ومن خلال المعونات التي تقدمها الجماعة الأوروبية، تشارك فنلندا أيضا مشاركة مباشرة في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان التي لا نملك فيها برامج ثنائية. كما أن تمويل أنشطة الجماعة الأوروبية بدلا من تكاثر أنشطة المعونات الثنائية للدول الأعضاء من شأنه أيضا يعزز الموازنة والفعالية للمعونات.

المؤسسات المتعددة الأطراف

تخصص فنلندا حاليا معظم تمويلها لمؤسسات الأمم المتحدة عبر أربعة أطراف رئيسية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي. ويقوم هذا التمويل أساسا على التمويل الأساسي المتعدد السنوات. والتمويل المواضيعي لمؤسسات الأمم المتحدة موجه إلى عدة أهداف، منها تعزيز القدرة الاقتصادية للبلدان النامية وقدرتها على التفاوض بشأن اتفاقات التجارة وتنفيذها، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والتصدي للتهديدات العالمية لصحة البشر. ويتركز التمويل على البرامج والمشروعات التي تشجع التنمية المستدامة إيكولوجيا.

الإطار ٢ - تعاون فنلندا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في قضايا المراهقين والشباب

تدخل فنلندا منذ عام ٢٠٠١ في شراكة مع شعبة الدعم التقني في صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تعزيز القدرة التقنية للصندوق في وضع برامج الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين. وفي إطار البرنامج، تدخل الصحة الجنسية والإنجابية ضمن استراتيجية أوسع نطاقا تشمل المهارات اللازمة لدخول معترك الحياة، والتعليم، وحقوق الإنسان. ويستجيب البرنامج للعديد من أولويات السياسة الإنمائية للحكومة الفنلندية: المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات، وتعزيز الرعاية الصحية، وبخاصة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإسهام في التنمية المستدامة للسكان. وكانت التبرعات المواضيعية لفنلندا (مليون يورو سنويا على مدار السنوات السبع الماضية) مخصصة تحديدا للبرامج الموجهة إلى المراهقين والشباب لإكمال الموارد الأساسية.

ومكّن هذا التمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان من تطوير نهج استراتيجي في قطاع الشباب؛ ففي عام ٢٠٠٦، أعلن الصندوق إطار عمل يشأن المراهقين والشباب، وهو استراتيجية جديدة لتحديد كيفية التركيز على الشباب في عمل الصندوق. وبفضل الدعم المالي من فنلندا، كان بمقدور صندوق السكان أن يرسخ مكانته القيادية في الجهود المتصلة بقضايا المراهقين والشباب في إطار الأمم المتحدة. وخبرة فنلندا الطويلة في دعم برنامج المراهقين والشباب تبين أن الدعم المواضيعي الذي يفسح مجالاً للتجديدات الخاصة بالمنظمة بدلاً من تدخل المانحين في كل كبيرة وصغيرة، يمكن أن يكون مفهوماً فعالاً في تعزيز التنمية.

كذلك، فإن السياسة الإنمائية للحكومة تؤكد على أهمية المؤسسات المالية الدولية. وتشارك فنلندا بنشاط في صنع القرار في المقر وعلى الصعيد الميداني على حد سواء. ويتوفر التمويل من المؤسسات المالية الدولية إلى حد كبير كتمويل أساسي غير مشروط لمنافذ الإقراض الميسر من المصارف (الرابطة الإنمائية الدولية، وصندوق التنمية الأفريقي، وصندوق التنمية الآسيوي). أما التعاون المواضيعي الموجهة بصورة أوضح مع المؤسسات المالية الدولية، فيتركز على المواضيع الرئيسية للسياسة الإنمائية الفنلندية مثل البيئة والموارد الطبيعية والمناخ، وعلى الحكم الرشيد وحقوق الإنسان. وفي العديد من المؤسسات الدولية، تدعم فنلندا الإصلاحات التي تمكن أكثر البلدان النامية فقراً من أن تمارس بدرجة أفضل تأثيراً على عملية صنع قرار المؤسسات.

وتؤتي فنلندا أولوية لإصلاح الأمم المتحدة وإقامة هيكل دولي شامل للتنمية. ويجري تعزيز الروابط والتواصل المستمر بين مختلف عناصر المساعدة الأمنية والإنسانية الأوسع نطاقاً وبين الأشكال الأخرى للتعاون الإنمائي. وتدعم فنلندا عمليات السلام وبناء السلام، على سبيل المثال، من خلال تمويل جهود الأمم المتحدة لإقرار سيادة القانون وأنشطة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وضمن الجهود المبذولة لتحسين قدرة الأمم المتحدة على معالجة قضايا البيئة، تدعم فنلندا تدعيم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بهدف تحويل برنامج البيئة إلى منظمة الأمم المتحدة للبيئة.

وكفالة زيادة كفاءة عمليات الأمم المتحدة في المجالات الإنسانية والإنمائية والبيئية جانب بالغ الأهمية من عملية إصلاح المنظمة. وتدعم فنلندا تناسق وتبسيط منظومة الأمم المتحدة، مثلاً، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومبدأ 'أمم متحدة واحدة'، والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، وفي المجالس التنفيذية للوكالات العاملة، في المقر وفي الميدان على حد سواء.

٢ - التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من المبادئ الإنمائية المتفق عليها دوليا

فنلندا ملتزمة بدعم تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في جميع السياسات الإنمائية والتعاون الإنمائي. وكانت السياسة الإنمائية الفنلندية تسترشد بهذا الالتزام من خلال القنوات المتعددة الأطراف والاتحاد الأوروبي والقنوات الثنائية؛ وتشدد فنلندا بصورة منتظمة على إيلاء الأولوية لجدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك ضرورة زيادة الدعم المقدم إلى أفريقيا وأقل البلدان نمواً.

ورصد الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي يتم أساساً بالتعاون مع المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة. وتُعد التقارير القطرية الصادرة عن الأمم المتحدة فضلاً عن تقارير الرصد العالمي السنوية التي يصدرها البنك الدولي المصادر الرئيسية للبيانات في هذا الصدد. وفي البلدان الشريكة في الأجل الطويل، تتابع فنلندا التقدم المحرز بشكل وثيق من خلال التقارير المحلية عن الأهداف الإنمائية للألفية.

وتولي السياسة الإنمائية الفنلندية اهتماماً خاصاً لقضيتين رئيسيتين: الحد من الفقر والتنمية المستدامة. ففي مجال الحد من الفقر، أفيد إحراز تقدم على الصعيد العالمي، وكذلك في البلدان الشريكة الرئيسية لفنلندا. ووفقاً للتقديرات الحالية، من الممكن بلوغ هذا الهدف على الصعيد العالمي، غير أن عدداً من البلدان لا يزال متخلفاً في هذا الصدد. فقد تراجع الفقر بصفة خاصة في البلدان التي تمكنت من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ومن بين البلدان الشريكة الرئيسية لفنلندا، تمكنت فييت نام من تحقيق تنمية جيدة بصفة خاصة، في حين أحرزت البلدان الشريكة الأخرى لنا تقدماً رغباً بطء وتيرته.

أما بالنسبة للتنمية المستدامة، والاستدامة الإيكولوجية على الأخص، فلا يتوفر سوى القليل من المؤشرات. كما أن التغيرات تتسم بالبطء، ولكن بمجرد حدوث التغيرات المرصودة، لا يكون من المرجح أن تنتكس من جديد. ولذلك، من الضروري عند تعزيز الاستدامة الإيكولوجية أن يكون اتخاذ القرارات، ورصد التمويل أيضاً، بناءً على المعايير النوعية غير المباشرة. وتتسم المؤشرات القابلة للقياس بالأهمية في تخطيط ورصد تعاوننا، غير أنه كثيراً ما يلزم اتخاذ قرارات السياسة العامة استناداً إلى المعايير الأخرى.

وترد في الفصول التالية أمثلة للدعم الذي تقدمه فنلندا لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية الدولية.

١-٢ خلق بيئة مواتية للتنمية

يمكن تعبئة الموارد الداخلية والخارجية كأفضل ما يكون عندما تخلق البلدان النامية بيئة مواتية للتنمية. وتشدد فنلندا على أهمية خلق بيئة مواتية للتنمية، وتهدف إلى دعم ذلك في كل ما نقوم به من جهود إنمائية. وتولى الأولوية لدعم الحكم الرشيد، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، ووجود إطار مؤسسي سليم لتنمية القطاع الخاص.

وتعمل فنلندا مع الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبخاصة في الحوار السياسي مع البلدان الأخرى. والنشاط في إطار الاتحاد الأوروبي يمكن فنلندا من اكتساب قدرة أكبر على التأثير في العلاقات الثنائية المحضة. وعلى الصعيد العالمي، توفر منظومة الأمم المتحدة الساحة الأهم للدعم الذي تقدمه فنلندا بهدف تعزيز البيئات المواتية في البلدان النامية. كما يلعب التعاون الإنمائي الثنائي دورا لا يستهان به. ففي كينيا وتزانيا، على سبيل المثال، تم اختيار دعم الحكم الرشيد ومحاربة الفساد والإدارة المحلية وإصلاح المؤسسات القضائية باعتبارها القطاعات ذات الأولوية للتعاون الثنائي الفنلندي. ففي البلدين، تتعاون فنلندا بصورة وثيقة مع المانحين الآخرين في متابعة هذه الجهود الإنمائية.

والحد من الفقر، واحترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، والاستدامة البيئية، وتنمية القطاع الاجتماعي هي من عناصر النهج الشامل الذي تتبعه فنلندا إزاء الأمن والتنمية. ومن هذا المنظور، تستخدم الحكومة الفنلندية أدوات السياسة الإنمائية للنهوض بالتنمية المستدامة التي تعالج أسباب النزاعات وتشجع على منع النزاعات وحلها. وكثيرا ما كانت المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من الشركاء الرئيسيين لفنلندا في ميداني الأمن والتنمية.

وفي الحالات الهشة، مثل أفغانستان وغربي البلقان، يُصمم البرنامج الإنمائي ككل للعمل على حل النزاعات وإعادة بناء المجتمعات. فلا بد من إرساء العوامل الأساسية مثل السلام وسيادة القانون والوظائف الاقتصادية الأساسية قبل أن يتسنى للجهود الإنمائية أن تثمر.

٢-٢ تنمية القطاع الخاص ودعم المجتمع المدني

لا يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية العالمية عن طريق القطاع العام وحده. فمن الواضح أن أفضل طريق لتعزيز التنمية هو من خلال الشبكات والشراكات، التي يشارك فيها القطاعان العام والخاص والمجتمع المدني. فمن خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة فيما نبذله

من جهود على الصعيد العالمي، يكون بمقدورنا أن نستفيد من الموارد والمعارف المتاحة كأفضل ما يكون.

القطاع الخاص هو القاطرة الرئيسية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. ولذلك، تقدم فنلندا تمويلا إثمائيا لمرفق للمانحين المتعددين في منطقة الميكونغ (فييت نام، كمبوديا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) بالتعاون مع المؤسسة المالية الدولية. كما جرى تقديم الدعم لأنشطة احتضان الأعمال التجارية ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثلما يحدث في جنوب أفريقيا وفييت نام. وفي زامبيا، تُعد تنمية القطاع الخاص والتجارة أحد المجالات المحورية لتعاوننا الإثمائي. وفي شراكة الطاقة والبيئة مع أمريكا الوسطى، استخدمت الخبرة الفنية التي يمتلكها القطاع الخاص استخداما ناجحا كقاعدة للتنمية. وفي التنمية الريفية في نيكاراغوا، كان الهدف يتمثل في زيادة قدرة الحكومة على الاستجابة لاحتياجات مختلف أنواع المنتجين. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح برنامج خاص للشراكة الفنلندية طرفا فاعلا محوريا في نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية الفنلندية وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

وتشارك فنلندا في حوار منتظم مع مؤسسات المجتمع المدني في فنلندا وفي البلدان الشريكة لنا على حد سواء. فعلى سبيل المثال، يمر نحو ١٠ في المائة من مساعداتنا الإثمائية الرسمية عبر المنظمات غير الحكومية الفنلندية. كما أنها تنشط في العمل على مستوى السياسة العامة. وفي السنوات الأخيرة، يُدعى ممثل للمنظمات غير الحكومية للمشاركة في الوفود الرسمية الفنلندية للمؤتمرات الدولية. وقد أثبت ذلك فائدته القصوى في كفالة مشاركة المجتمع المدني في إعداد جدول الأعمال الإثمائي العالمي. كما أنه يسهل من نشر نتائج المؤتمرات على نطاق واسع في القطاع غير الحكومي.

ويجري تعزيز المجتمع المدني في البلدان النامية من خلال توجيه الدعم المقدم من أموال التعاون المحلي إلى المشروعات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية المحلية. وتتولى سفارات فنلندا إدارة هذه الأموال لكفالة إدارة حوار متعمق مع منظمات المجتمع المدني في البلدان الشريكة. وفي الحالات الهشة، كان دعم المجتمع المدني أداة أساسية في تعزيز تطوير هياكل الدولة.

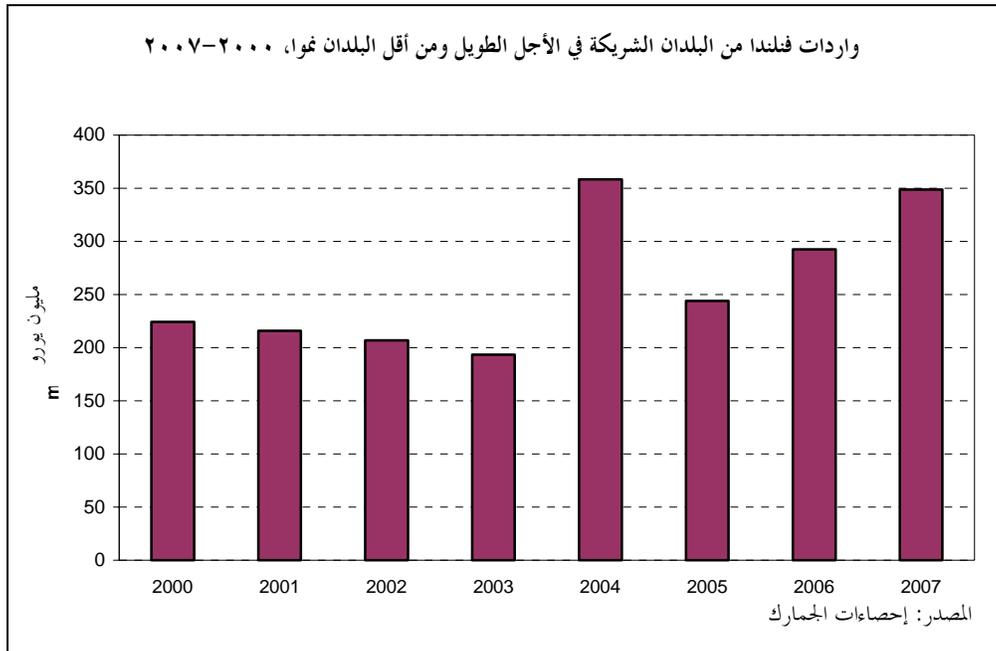
٣-٢ التجارة والتنمية

تلعب مبادرة المعونة مقابل التجارة دورا رئيسيا في السياسات الإثمائية من خلال مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من اتفاقات التجارة، وتحسين فرص اندماجها في

النظام التجاري العالمي الذي يستند إلى القواعد، واستخدامها التجارة بصورة أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد نظمت فنلندا، أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبي، الاجتماع المشترك الأول لوزراء التجارة والتنمية في الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع هو التعاون في ميدان المعونة مقابل التجارة، واتفق على وضع استراتيجية مشتركة للمعونة مقابل التجارة للاتحاد الأوروبي من أجل دعم تنفيذ الالتزامات في هذا الميدان. وأسهمت المشاركة النشطة لفنلندا في وضع تلك الاستراتيجية في صيغتها النهائية عام ٢٠٠٧.

وإلى جانب التعاون الإنمائي، تلعب السياسة العامة للتجارة دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية واندماجها في الأسواق العالمية. وتنشط فنلندا في تنشيط الاستيراد من البلدان النامية. ويهدف ذلك إلى ضمان أن يكون بمقدور البلدان النامية أن تساهم في النظام التجاري العالمي. وقد شهدت الواردات من أقل البلدان نموا ومن البلدان الشريكة لنا في الأجل الطويل نموا كبيرا في السنوات الماضية.



أما مفاوضات اتفاق الشراكة الاقتصادية، وما تلاها من تنفيذ للاتفاق بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، فتدعم إدماج تلك الدول في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. وهي تتسم لذلك بأهمية قصوى بالنسبة للبلدان المشاركة فيها. وقد نشطت فنلندا في دعم المفاوضات أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٦، كما ظلت تدعمها بعد ذلك. وتتسم مفاوضات اتفاق الشراكة الاقتصادية بالأهمية من زاوية اتساق سياسات التنمية والتجارة.

وتشدد فنلندا على هئية بيئة تجارية مواتية لأصحاب الأعمال الحرة في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم فنلندا مشاركة المنظمات غير الحكومية الدولية في المناقشات الدولية حول مواضيع التجارة والتنمية.

٤-٢ تعزيز القدرة على تحمل الدين

تعتبر القدرة على تحمل أعباء الديون عنصرا بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية في الأجل الطويل. وكان دعم المبادرات الدولية للتخفيف من أعباء الديون وتدابير كفالة تعزيز القدرة على تحمل الدين من بين أولويات فنلندا في تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية. وتقدم فنلندا التمويل للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون منذ إطلاقها عام ١٩٩٦، وهي ملتزمة بالمشاركة في تنفيذ المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين وفقا للآلية المتفق عليها لتقاسم الأعباء.

وإلى جانب تقديم التمويل لتنفيذ مبادرات التخفيف من أعباء الديون، تولى فنلندا اهتماما متزايدا لقدرة البلدان الشريكة على تحمل الدين في الأجل الطويل. وبناء عليه، فإن الجهود المبذولة لتعزيز نظم إدارة الديون وكفالة شروط الإقراض الملائمة ووضع استراتيجيات للديون تلعب دورا هاما فيما تضطلع به فنلندا من تعاون في هذا الميدان.

٣ - الشراكات مع المجتمع المدني

يستند التعاون بشأن قضايا التنمية بين الحكومة الفنلندية والمجتمع المدني إلى تراث طويل من الحوار. وقد أنشأت الحكومة لجانا استشارية نوعية لأصحاب المصلحة لتنظيم الحوار المنظم مع القطاع الخاص والنقابات والمنظمات غير الحكومية والدوائر الأكاديمية والأحزاب السياسية وغيرها. فلجنة السياسة الإنمائية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يقومان بإسداء المشورة، وتقييم جودة وفعالية العمليات الحكومية، وتشجيع النقاش حول القضايا الإنمائية العالمية، فضلا عن تعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في سياسة التنمية. كما يلعبان دورا خاصا في رصد مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك،

يلتقي مختلف وزراء القطاعات المعنية بصورة منتظمة مع ممثلي المجتمع المدني لتشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة بصورة أوسع في عمليات وضع السياسات على الصعيدين الوطنية والدولي.

وتعتبر منظمات المجتمع المدني من الشركاء الهامين في رفع مستوى الوعي بقضايا السياسة العالمية، مثل حقوق الإنسان والبيئة والديون والصحة، وتشجيع الاهتمام العام بها. وتدعم الحكومة مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار على المستوى العالمي بطرق عديدة. وتُدعى منظمات المجتمع المدني إلى المشاركة في الأعمال التحضيرية الوطنية للمؤتمرات الكبرى التي تعقدها الأمم المتحدة وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى، وفي متابعة هذه المؤتمرات والاجتماعات. كما تشارك تلك المنظمات في الوفود الرسمية. وخلال العامين الماضيين، نظمت الحكومة مشاورات مع العديد من أصحاب المصلحة في الفترات السابقة على اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد تحسنت صورة منظمات المجتمع المدني بفضل إدماجها في الشبكات الوطنية والعالمية وبتحسن إمكانيات وصولها إلى المعلومات. والتعاون بين المنظمات غير الحكومية في الشمال والجنوب يعزز دورها الهام في تحدي الحكومات في أن تكفل المساءلة والحساسية تجاه المواطنين. وقد زاد ذلك من تحسين العمليات الرسمية لوضع السياسات وانفتاحها أمام الجميع.

ويتمثل أحد التحديات الكبرى في ميدان التنمية المستدامة في كيفية تشجيع الناس على رؤية القضايا العالمية من منظور أوسع نطاقاً. ويجب تيسير إحداث هذا التغيير من خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. فالمنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية المعنية بالبيئة، على سبيل المثال، تشارك في القضايا المتعلقة بتغير المناخ وفي إرهاف الوعي بها.

وعلى مدار السنوات الأربعين الماضية، كانت حصة متزايدة من المساعدة الإنمائية الرسمية الفنلندية تمر عبر المنظمات غير الحكومية. وحالياً، يمر حوالي ١٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية عبر المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وجهود التعاون الإنمائي التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية تكمل جهود التعاون الإنمائي الرسمية. ورغم أن جزءاً كبيراً، يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة من هذا الدعم، موجه إلى قطاعي التعليم والصحة، فإن المنظمات غير الحكومية لم تعد تقتصر على دور مقدمي الخدمات، بل أصبحت تؤثر تأثيراً متزايداً في عملية وضع السياسات وفي جهود الدعوة.

الإطار ٣ - المبادرة الفنلندية لتمكين المجتمع المدني - البرنامج العالمي للمواطنين
تدعم فنلندا شبكات البرنامج العالمي للمواطنين في فنلندا وتزانيا والهند والبرازيل
لتعزيز مشاركة المجتمع المدني، ولجعل أصوات الأغلبية الصامتة مسموعة في عمليات حل
المشكلات على الصعيد العالمي من خلال عملية هلسنكي المتعلقة بالعملة والديمقراطية. وأدى
ذلك إلى تدعيم أصوات الفقراء والمهمشين في الجنوب والشمال، ممن لم يكن بمقدورهم التأثير
على جدول الأعمال العالمي. فهم يعانون من أكثر آثار العملة سلبية، غير أنهم لا يملكون
بالكاد أية إمكانية للتأثير. ويتركز العمل المواضيعي للبرنامج العالمي للمواطنين على تغير المناخ،
والنمو، والعمالة.

ولمواصلة تحسين مشاركة الأصوات المهمشة في العمليات الوطنية والعالمية، سيبادر
البرنامج العالمي للمواطنين بإنشاء صندوق للمجتمع المدني في عملية ما بعد كيوتو، بغية إنشاء
آليات أفضل لمشاركة منظمات المجتمع المدني من خلال البحوث والتدريب وبناء القدرات.

٤ - المبادئ التوجيهية للسياسة الإنمائية الفنلندية

٤-١ الاتساق

إن اتساق السياسات العامة للتنمية يتطلب من الاستراتيجيات والجهود المبذولة في
جميع مجالات السياسة أن تدعم القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بصورة منتظمة.
وفي حين تسعى السياسة المتسقة إلى تحقيق أهداف الاتفاقات المتفق عليها دولياً والمقبولة
وطنياً، فإنها تشجع تنفيذ التنمية المستدامة بطريقة شاملة ومتسقة في أنحاء العالم. ويجب أن
تتحمل البلدان الصناعية المسؤولية الرئيسية عن تطوير أنماط مستدامة إيكولوجياً للإنتاج
والاستهلاك.

وتولي الحكومة الفنلندية اهتماماً وثيقاً للأثر الذي تتركه قرارات سياساتها العامة على
التنمية. ولتعزيز اتساق السياسات العامة للتنمية، يجري تقييم آثار القرارات المتصلة بجميع
البرامج والجهود التي تترك تأثيراً على التنمية. وتُعطى الأولوية للتجارة والتنمية، والتنمية
الريفية، والعلاقة بين الفقر والبيئة.

وعلى الصعيد الدولي، تعمل فنلندا لكفالة اتساق السياسات العامة للتنمية في الاتحاد
الأوروبي وفي الأمم المتحدة وغيرهما من الهيئات الدولية. والاتحاد الأوروبي ملتزم باتباع
مبادئ التنمية المستدامة في كل جهوده الخارجية والداخلية.

٢-٤ التكامل

تفضل فنلندا قيام نظام قوي متعدد الأطراف، وتهدف إلى تعزيز الجهود الإنمائية التي تبذلها الأمم المتحدة وفعالية جهودها المتعددة الأطراف. ومثل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تلتزم فنلندا باستراتيجيات السياسة الإنمائية المشتركة للاتحاد وبأفضل الممارسات المتفق عليها. وتدعم فنلندا تنفيذها فيما تقوم به من جهود للتعاون الإنمائي وفي كل عمليات الاتحاد الأوروبي. ومن خلال الاتحاد الأوروبي، تدعم فنلندا أيضا البلدان النامية في المناطق والأقاليم التي لا تعمل فيها بصورة ثنائية.

وفي البلدان الشريكة، تراعي فنلندا الإطار الأوسع لجميع قنوات توصيل المعونات. وتسهم فنلندا في العمل الذي تنهض به المفوضية الأوروبية والمنظمات الدولية على الصعيد القطري. وفي الأنشطة التنفيذية للتعاون الإنمائي، تهدف فنلندا إلى الجمع بين مختلف الآليات. فعلى الصعيد القطري مثلا، يُنظر إلى المساهمات الفنلندية من خلال المعونات الثنائية والمتعددة الأطراف والأوروبية ككل واحد متجانس، حيث تهدف إلى تحقيق رؤية موحدة تضم جميع الأدوات.

ويقوم المانحون بتطوير أساليب جديدة لتمويل التنمية ('آليات التمويل المبتكرة'). وتؤكد الحكومة الفنلندية على أهمية التعاون الإنمائي الرسمي التقليدي، غير أنها في الوقت ذاته تسهم بصورة نشطة في المناقشات الدولية حول الآليات الجديدة. فهذه الآليات الجديدة يجب أن تكمل التعاون الإنمائي الرسمي، والتمويل من الآليات المبتكرة يجب أن يمر في المقام الأول من خلال القنوات القائمة لتوصيل المعونات.

٣-٤ الفعالية

تشدد السياسة الإنمائية الفنلندية على الفعالية، وتقسيم العمل بين المانحين، وامتلاك البلدان النامية لزام أمور تنميتها. ويلزم تخصيص المزيد من الموارد المالية، وإن كان ذلك ليس بالطريق الوحيد للإسهام في التنمية المستدامة. فالتدابير المالية يجب إكمالها بزيادة فعالية العمليات وتحسين نوعية المعونات. ويستفيد التعاون الإنمائي الذي تضطلع به فنلندا من استراتيجيات الحد من الفقر وتحقيق التنمية في البلدان الشريكة ذاتها. والقرارات المتصلة بمحتوى التعاون الإنمائي تُتخذ بصورة مشتركة مع البلدان الشريكة. ولتعزيز فعالية المساعدة الإنمائية، تدعم فنلندا البرمجة المشتركة، في الاتحاد الأوروبي وفي دوائر المانحين الأوسع على حد سواء.

وتشجع فنلندا على زيادة فعالية التمويل الإنمائي في كل من التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وتسعى للتأثير على البرامج القطرية للمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة وفقا للمبادئ التوجيهية لسياساتها الإنمائية الخاصة. وسيجري تحسين القدرة على التنبؤ بالتمويل الإنمائي الفنلندي من أجل تعزيز فعاليته.

وتؤكد الحكومة على أهمية الفعالية في توجيهات السياسات العامة، وفي التخطيط التنفيذي، وفي البرمجة على الصعيد القطري. وسيستند تخطيط العمل التنفيذي على نتائج رصد إعلان باريس. وفي أول تقرير لرصد إعلان باريس، احتلت فنلندا مستوىً فوق المتوسط في خمسة من بين تسعة مؤشرات، وفي مستوى متوسط في مؤشرين، وأقل من المتوسط في مؤشرين آخرين. وإلى جانب البلدان الشريكة لها والمناحين الآخرين، تهدف فنلندا إلى تحديد المجالات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية. ولتعزيز فعالية التعاون الإنمائي الذي تضطلع به فنلندا، تلتزم الحكومة بتحسين عملياتها لصنع القرار الوطني ومبادئها التوجيهية الإدارية.

وتقدم فنلندا مساهماتها أساساً إلى المنظمات المتعددة الأطراف في شكل تمويل أساسي غير مقيد؛ أما المعونات الثنائية، فجميعها غير مقيدة فعلاً، وتقوم المساعدات الإنسانية على التبرعات النقدية للمنظمات الدولية.

الجزء باء

تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة

بناء على خارطة طريق التنمية المستدامة، فإن فنلندا ملتزمة بتعزيز التنمية المستدامة في المجتمع الدولي. وأثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢، اعتمدت فنلندا خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ). ومنذ ذلك الحين، أصبحت التنمية المستدامة عنصراً أساسياً في أنشطة فنلندا الدولية، ويجري بذل الجهود العملية لتيسير تنفيذ الأهداف.

إن لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة هي المسؤولة عن توفير التوجيه فيما يتعلق بالسياسة العامة لمتابعة خطة جوهانسبرغ للتنفيذ على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ودورات خطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي مدة كل منها سنتان، تركز كل دورة منها على مجموعات محددة من المسائل المواضيعية والشاملة لعدة قطاعات، هي التي توجه إجراءات التنفيذ الفنلندية.

٥ - التنمية الوطنية

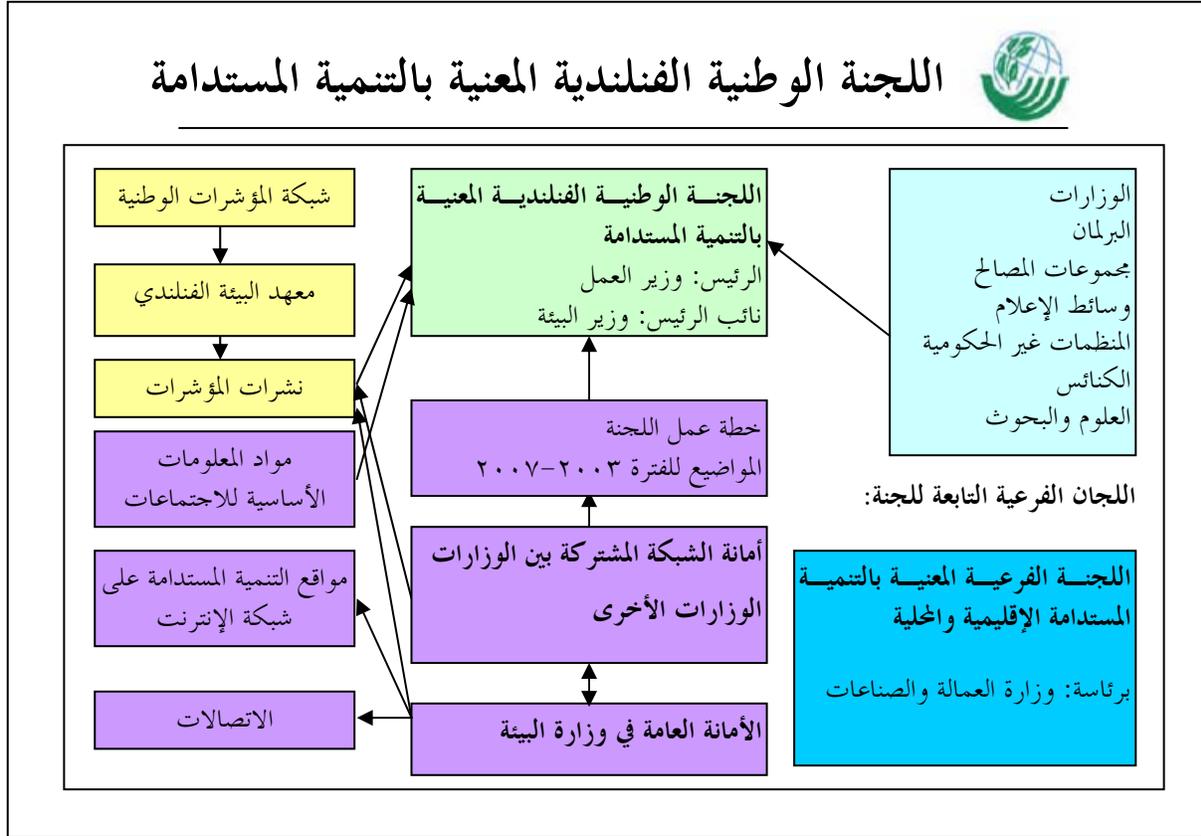
تتميز سياسة فنلندا الوطنية للتنمية المستدامة بالمشاركة الواسعة القاعدة في تخطيط وتنفيذ السياسة من قِبل مختلف أصحاب المصلحة. وتتضافر مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين مع القيادة السياسية الرفيعة المستوى. وبحسب التجربة الفنلندية، ليس من الممكن إدماج التنمية المستدامة وتوحيد الأهداف الطويلة الأمد والممتدة عبر الأجيال في تدابير السياسات العامة الناجحة إلا من خلال الحوار الدائم والمنهجي بين الحكومة والإدارة العامة والمجتمع المدني.

إن تاريخ فنلندا الطويل في العمل الاستراتيجي في مجال التنمية المستدامة مبني على برنامج عالمي. وقد كانت الوثائق الرئيسية في هذا المجال كما يلي:

١٩٩٠	فنلندا والتنمية المستدامة. تقرير حكومي مقدم إلى البرلمان
١٩٩٢	التقرير الوطني المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من اللجنة الوطنية الفنلندية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
١٩٩٥	العمل الفنلندي من أجل التنمية المستدامة. اللجنة الوطنية الفنلندية المعنية بالتنمية المستدامة
١٩٩٧	الاستراتيجيات والبرامج الفنلندية للتنمية المستدامة (وزارة البيئة واللجنة الوطنية الفنلندية المعنية بالتنمية المستدامة)
١٩٩٨	البرنامج الحكومي الفنلندي للتنمية المستدامة. قرار مجلس الدولة المبدئي بشأن تعزيز الاستدامة الإيكولوجية
١٩٩٩	برنامج الحكومة الفنلندية للتشديد المستدام إيكولوجيا
٢٠٠٣	تقييم التنمية المستدامة في فنلندا
٢٠٠٦	نحو خيارات مستدامة. فنلندا المستدامة وطنيا وعالميا. الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

وقد سعت فنلندا جاهدة منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي لتعزيز دور التنمية المستدامة في عملية صنع القرار، ولتقوية الآليات اللازمة لتحسين اتساق السياسات التي تبناها القطاعات المختلفة. وقد أنشئت اللجنة الوطنية الفنلندية المعنية بالتنمية المستدامة في عام ١٩٩٣، وظل يرأسها رئيس الوزراء حتى عام ٢٠٠٧. وقد أدخلت اللجنة ضمن النقاش الوطني عددا من المواضيع التي تخص التنمية المستدامة. واللجنة الوطنية الفنلندية المعنية

بالتنمية المستدامة هي منتدى يعرض فيه مختلف أصحاب المصلحة آراءهم وأهدافهم وبرامجهم ويشتركون في نقاش واسع بشأن الاستدامة. وبالإضافة إلى المسائل البيئية، فقد حصلت الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للتنمية المستدامة على موطئ قدم ثابت في فنلندا.



الإطار ٤ - اللجنة الوطنية الفنلندية المعنية بالتنمية المستدامة

تم تعيين اللجنة الوطنية الحالية المعنية بالتنمية المستدامة من قبل الحكومة في شباط/فبراير ٢٠٠٨ لفترة الخمس سنوات الممتدة من ٢٠٠٨-٢٠١٢. ويمثل أعضاء اللجنة، وعددهم ٤٣ عضواً، الحكومة والبرلمان، والإدارة الوطنية والإقليمية والمحلية، وبرلمان الصاميين، ومنظمات الأعمال، واتحادات العمال، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدينية، ووسائط الإعلام، والدوائر العلمية. ويرأس اللجنة وزير العمل، ويعمل خمسة وزراء آخرين كأعضاء فيها. وتمثل المهمة الرئيسية للجنة في المضي قدماً في تنفيذ وتقييم ومتابعة سياسات التنمية المستدامة الوطنية، وإشراك الجهات المجتمعية الفاعلة، القديمة والجديدة، في العمل، والحفاظة على العملية السياسية للتنمية المستدامة ضمن التوجه العام لبرنامج السياسات العامة الوطنية.

وتقوم أمانة مشتركة بين الوزارات تتعدد ٨-١٠ مرات في السنة بتحديد الخطوط العريضة لعمل اللجنة الوطنية الفنلندية المعنية بالتنمية المستدامة، وإعدادها. وتشتمل الأمانة على حوالي ٢٠ عضواً من وزارات مختلفة، يتحمل كل منهم المسؤولية عن إعداد مواضيع ضمن مجال اختصاصه. ومقر أمين عام اللجنة، وكذلك مقر سكرتيرها، هو وزارة البيئة.

وقد اعتُمدت أحدث استراتيجية حكومية للتنمية المستدامة، وعنوانها ”نحو خيارات مستدامة. فنلندا المستدامة وطنياً وعالمياً“ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتُحدد الاستراتيجية تغيير المناخ، والتكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية السريعة، والتغيرات السكانية على أنها أهم توجهات وتحديات إنمائية للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وعلى الصعيد العالمي، فإن أهم التحديات هي تغيرات المناخ والفقر وعدم المساواة والنمو السكاني. وهذه التحديات العالمية أيضاً تؤثر على فنلندا، وتؤكد الاستراتيجية على الاعتماد المتبادل للتنمية المستدامة في البلدان الصناعية وفي البلدان النامية.

ويمكن العثور على الأهداف الرئيسية للاستراتيجية في مجالات الموارد الطبيعية، والمجتمعات المستدامة في هيكل إقليمي مستدام، ورفاهية البشر، والأسس الاقتصادية للتنمية المستدامة، والمسؤولية العالمية، والتعليم، والبحث والتنمية، والمعرفة والابتكار، إضافة إلى صكوك السياسات الاقتصادية. وتؤكد الاستراتيجية على أن الحلول المستدامة للتحديات الوطنية والعالمية تتطلب إجراءات متزامنة، قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وتتسم بالدعم المتبادل، على المستوى الوطني، وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، وعلى المستوى العالمي.

وقد قدم التقرير المرحلي الأول المعني بتنفيذ الاستراتيجية إلى اللجنة الوطنية الفنلندية المعنية بالتنمية المستدامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وبالإضافة إلى التقارير القطاعية، فقد تم تحديث المؤشرات الرئيسية للاستراتيجية ونُشرت مع التقرير المرحلي. ويُقيّم تنفيذ الاستراتيجية مرتين في السنة، ويُربط التقييم بتقييم استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة.

١-٥ التنمية على الصعيد دون الوطني

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أنشئت لجنة خاصة المعنية بالتنمية المستدامة محلياً وإقليمياً تخضع للجنة الوطنية الفنلندية المعنية بالتنمية المستدامة. والهدف من اللجنة هو تأمين المشاركة المحلية والإقليمية في تنفيذ سياسة التنمية المستدامة. وهي تضم ممثلين من وزارات مختلفة ومنظمات إقليمية وبلديات، ومن القطاع الخاص، واتحادات العمال، والمنظمات غير

الحكومية، والمنظمات الدينية. وتركز اللجنة على تعزيز سياسات مستدامة للمناخ وللطاقة، إضافة إلى التركيز على الاستخدام الكفء من الناحية الاقتصادية للأراضي وأنظمة النقل والهياكل المجتمعية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وكمثال على عملها، شرعت اللجنة في إجراء منافسات إقليمية عن تخفيف آثار التغير المناخي والكفاءة في استخدام الطاقة. ويمكن للعديد من الهيئات التي تضم العديد من أصحاب المصلحة أن تشارك وتقدم مقترحاتها.

وفي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، قامت اللجنة الخاصة بالتعليم التابعة للجنة الوطنية الفنلندية المعنية بالتنمية المستدامة بوضع مشروع شامل للتعاون الإقليمي والمحلي بغرض النهوض بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في البلديات، والمدارس، ومراكز الرعاية النهارية، والمؤسسات التعليمية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني.

٢-٥ الدروس المستفادة والتحديات الرئيسية

لعبت اللجنة الوطنية الفنلندية المعنية بالتنمية المستدامة دوراً نشطاً في إعداد استراتيجيات وبرامج وعمليات مختلفة للتنمية المستدامة والموافقة عليها. وقد تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في عملية شاملة وجامعة بمشاركة من الإدارة العامة، والأعمال التجارية ومنظمات العمل، والسلطات المحلية والإقليمية والمنظمات التجارية والإنتاجية، والمنظمات غير الحكومية. وتوجّه الاستراتيجية الأنشطة القصيرة الأجل والطويلة الأجل على حد سواء، وتشكّل مبادئها التوجيهية الأساس لبرامج السياسة المحلية. وقدمت اللجنة الوطنية الفنلندية المعنية بالتنمية المستدامة مساهماتها أيضاً عندما كانت الأحزاب السياسية الرئيسية تناقش تكوين الحكومة الجديدة وبرامجها بعد الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٧. وتنعكس آراء اللجنة بدرجة جيدة نسبياً في البرنامج النهائي. وهذا يبرهن على أن الحوار المنهجي بين الحكومة والإدارة العامة والمجتمع المدني يساعد على إدماج الأهداف الطويلة الأجل عبر الأجيال في السياسات الحكومية.

٣-٥ مؤشرات التنمية المستدامة المستخدمة في فنلندا

نُشرت أول مؤشرات وطنية للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٠. وقد سبق نشرها عمل تنموي واسع ضم مئات الخبراء وأصحاب المصلحة. وشملت المطبوعة المعنونة "علامات الاستدامة" ٨٣ مؤشراً مع الرسوم البيانية والتفسيرات. وتغطي المؤشرات أبعاداً إيكولوجية واقتصادية واجتماعية - ثقافية للاستدامة.

واستُكملت المؤشرات في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤. ونُشرت مجموعة المؤشرات الحالية في عام ٢٠٠٦ كجزء من الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتنمية المستدامة. وأدخل ما مجموعه ٣٤ مؤشرا رئيسيا، واستُحدثت مؤشرات إضافية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتستخدم هذه المجموعة الشاملة من مؤشرات التنمية المستدامة لرصد تحقيق أهداف الاستراتيجية. وتيسر المؤشرات الوطنية للتنمية المستدامة عملية اتخاذ القرار وتعمل كأداة لرصد التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى مؤشرات للرصد المنهجي للاستراتيجية، فقد وُضعت نشرات خاصة تحوي مؤشرات مواضيعية لاجتماعات اللجنة الوطنية الفنلندية المعنية بالتنمية المستدامة. وتزود تلك النشرات أعضاء اللجنة بأحدث المعلومات فيما يختص بالمناقشات التي تجري بشأن مواضيع محددة.

٤-٥ الحصول على الكثير من القليل - نهج فنلندا نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين

أُعد البرنامج الوطني لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين في عام ٢٠٠٥ استجابة لمؤتمر القمة للتنمية المستدامة الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢. وهو ينشئ برنامجا إطاريا مدته عشر سنوات لتعزيز أشكال مستدامة للإنتاج والاستهلاك. ويقترح البرنامج ٧٣ من التدابير المختلفة، ويركز على حلول يكون لها أكبر الأثر على الكفاءة الاقتصادية للمجتمع. وتغطي التدابير الأبعاد الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية للاستدامة، وتشكل روابط جديدة بين السياسات البيئية وتلك المتعلقة بالأعمال التجارية.

والهدف الرئيسي للبرنامج هو إيجاد طرق لتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع بطريقة مستدامة. ويؤكد البرنامج بقوة على الحاجة لاستخدام الموارد الطبيعية بطريقة مسؤولة. ولا تتمتع البلدان الصغيرة، مثل فنلندا، في كثير من الأحيان بقدرات تنافسية في السوق العالمي حين يتعلق الأمر بتكاليف العمالة. لذا، فإن الكفاءة في استخدام المواد والطاقة تتسم بأهمية حاسمة، لا سيما بالنظر للارتفاع الحالي في أسعار المواد الخام. كما أن للاستخدام الأكثر كفاءة للمواد أثر ملحوظ على المناخ.

الإطار ٥ - أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين - الانجازات التي تحققت حتى الآن

بحثت الحكومة الفنلندية البرنامج المقترح في ربيع عام ٢٠٠٦، وأبرزت المسائل المتعلقة بالآليات الاقتصادية، والكفاءة في استخدام المواد، ومشتريات القطاع العام. ويشمل برنامج الحكومة الجديدة التي تشكلت في ربيع عام ٢٠٠٧ التزاما محددًا بتنفيذ مقترحات لجنة الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

- وتم بالفعل البدء في الإجراءات التالية، أو أنها تحققت:
- أنشئ مركز خدمات جديد للكفاءة في استخدام المواد؛
 - عدلت الضرائب الخاصة بالمركبات، وتم التمييز بينها بحسب انبعاثات الكربون؛
 - وبُدئ العمل في مشروع جديد يمكن أصحاب العمل من تزويد الموظفين بتذاكر على وسائل النقل العام في رحلتهم اليومية للعمل جيئة وذهابا؛
 - خُفضت الضرائب على الخدمات التي تقدم للأسر المعيشية؛
 - قُدم مشروع جديد يخصص المشتريات المستدامة للقطاع العام إلى الحكومة بغرض الموافقة عليه، ويتضمن تحديد أهداف للسلطات العامة ومقترحات بشأن كيفية تشجيع خيارات ملائمة للبيئة في القطاع العام؛
 - بُدئ العمل في وضع تقرير لتغطية الآثار البيئية الضارة لتدفقات المواد في فنلندا؛
 - بُدئ في إجراء مناقشات ترمي للتوقيع على اتفاقات بشأن الكفاءة في استخدام المواد؛
 - تم تجميع تقرير عن الآثار البيئية للإعلان، ويدرس أمين المظالم المعني بالمستهلكين استخدام المطالبات البيئية والأخلاقية في مجال التسويق؛
 - جُددت اتفاقات الكفاءة في استخدام الطاقة.
- واتضح أن البرنامج مناسب من حيث التوقيت للترويج للنقاش الواسع في فنلندا بشأن آثار الاستهلاك البيئية التي تزداد أهميتها.
- إن بناء أنماط للاستهلاك والإنتاج المستدامين هو عملية طويلة. وتوضح تجربة فنلندا أن من المهم تبني منظور واسع، ووضع أولويات للإجراءات الرئيسية، وتشجيع الحوار المستمر بين الجهات الفاعلة المختلفة.
- ولا يمكن تحقيق أنماط ملائمة ما لم يتم تشجيع وتيسير ودعم الخيارات المستدامة في المجتمع. إن توفير معلومات موثوقة وسهلة الفهم بشأن التأثيرات البيئية هو أمر بالغ الأهمية، ولكنه لا يكفي وحده. وأصبح من الواضح أن الأمر يحتاج لحوافز اقتصادية وتمويلية ومالية مناسبة. ويجب جعل الخيارات الملائمة للبيئة جذابة من الناحية المالية عن طريق إدماج التكاليف البيئية الخارجية في الأسعار.

٦ - التقدم المحرز في تنفيذ الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية

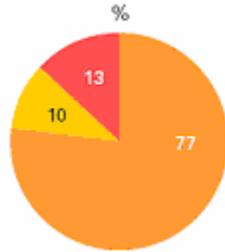
٦-١ برنامج السياسة الإنمائية الفنلندية: التركيز على التنمية المستدامة إيكولوجيا

إن القضاء على الفقر والتنمية المستدامة بيئيا هما أهم هدفين للتعاون الإنمائي الفنلندي الذي يتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة. ولا يمكن تحقيق الأهداف إلا إذا اتبعت كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية سياسات مستدامة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية. ويشدد برنامج السياسة الإنمائية الفنلندية على أهمية تغير المناخ والمسائل البيئية، ومنع نشوب الأزمات ودعم عمليات السلام. وبينما تنمو التحديات التي تواجهها السياسة الإنمائية، إلا أنه تم أيضا تحديد حلول جديدة لتلبية تلك التحديات والتغلب عليها.

ويبين البرنامج أيضا أن الأبعاد الثلاثة للاستدامة ترتبط ببعضها ارتباطا لا ينفصم. فمن الضروري تحقيق تنمية اقتصادية مستقرة تكفل الحد من الفقر على أساس إيكولوجي مستدام. ولكي يصبح ذلك ممكنا، يجب أن تكون الأوضاع الاقتصادية مستقرة. وهذا يعني السلام والأمن، والحكم الديمقراطي الذي يعمل بطريقة جيدة، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والثقافية الشاملة، والعمل على مكافحة الفساد.

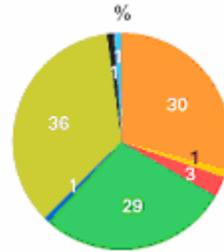
بوسع المشاريع التي تركز على البيئة أن تساند التنمية المستدامة في قطاعات عديدة

مخصصات التمويل الثنائي المقدمة من فنلندا
للتعاون الإنمائي في عام ٢٠٠٧



سائر التعاون الإنمائي 77٪
تحسين حالة البيئة كهدف 10٪
جزئي هام 13٪
رئيسي 1٪

مخصصات التمويل الثنائي المقدمة للمشاريع التي
تستهدف البيئة بصفة أساسية في عام ٢٠٠٧



المياه وإدارة النفايات 30٪
الحكومة والمجتمع المدني أقل من 1٪
إنتاج وتوزيع الطاقة 3٪
الحراجة 29٪
الصناعة أقل من 1٪
الحماية العامة للبيئة 36٪
قطاعات متعددة 1٪
أمور أخرى 1٪

٢-٦ الدعم المقدم لاستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام: بعض الأمثلة

في مجال التعاون الإنمائي، كثيرا ما تستخدم دراية وخبرة فنلندا من أجل تشجيع استخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام. وفي حالات عديدة، تشمل المشاريع ذات الصلة استعمال تكنولوجيات جديدة. ومن الأمثلة الطيبة في هذا الصدد، المشروع التجريبي **لكفاءة الطاقة** في فييت نام الذي يضطلع به البرنامج الدولي لتدقيق الطاقة. وقد بدأ هذا المشروع في أعقاب المؤتمر الدولي لمصادر الطاقة المتجددة، الذي عقد بيون في عام ٢٠٠٤، ثم تعرض المشروع للتوسع في عام ٢٠٠٨.

وتؤيد فنلندا المفاوضات المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وذلك بشأن نظام تغير المناخ في أعقاب عام ٢٠١٢. وتوفر فنلندا لهذه الاتفاقية دعما طوعيا

كبيرا من أجل مساندة مشاركة البلدان النامية في المفاوضات. وبالإضافة إلى المفاوضات المتصلة بهذه الاتفاقية، تضطلع فنلندا بتأييد عمليات تغير المناخ الدولية التالية:

- مشاريع بناء القدرات من أجل تحسين مشاركة البلدان النامية في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.
- مرفق التنمية العالمية وصندوقه المعنيان بالمناخ، وهما صندوق البلدان الأقل نموا والصندوق الخاص بتغير المناخ.
- يعمل معهد الأرصاد الفنلندي على نحو نشط في إطار المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وفيما يتصل بأنشطة التكيف التي تضطلع بها سائر الهيئات من قبيل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

ومن أمثلة الجمع بين تشجيع التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا، شراكة الطاقة والتنمية مع منطقة أمريكا الوسطى، التي ترمي إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في هذه المنطقة. وهذه الشراكة تمثل شراكة بين القطاعين العام والخاص، وهي تستند إلى الملكية المحلية مع الأخذ بنهج تصاعدي. ويتمثل الهدف الرئيسي، في هذا المنحى، في تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات النظيفة في منطقة أمريكا الوسطى، بالإضافة إلى جعل خدمات الطاقة أيسر وصولا بالنسبة للفقراء، وخاصة بالمناطق الريفية. وتعمل هذه الشراكة بوصفها محفلا لتسهيل النقاش بشأن سياسات الطاقة والبيئة، وبحث بدائل ومشاريع الطاقة، وتشجيع التكنولوجيات الجديدة، وذلك من خلال القيام بمشاريع تجريبية وإرشادية. وفي الوقت الراهن تغطي هذه الشراكة ثمانية بلدان من بلدان منطقة أمريكا الوسطى، كما أنها تساند ١٦٢ مشروعا. وقد تمكنت من اجتذاب ٣١ شركة من شركات الطاقة المتجددة بأوروبا وأمريكا الوسطى. وتنظر فنلندا اليوم في تكرار نموذج هذه الشراكة بمنطقة ميكونغ بإندونيسيا.

وفي قطاع المياه، قامت فنلندا بمساندة منظمة الشراكة العالمية للمياه من أجل مساعدة البلدان في تطبيق الإدارة المتكاملة لموارد المياه بوصفها وسيلة لإدارة المياه على نحو يتميز بالعدالة والكفاءة والاستدامة.

وفي قطاع الأحراج، أيدت فنلندا الأهداف العالمية المتعلقة بالأحراج التي ووفق عليها بالأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧، إلى جانب التزامات دولية أخرى تتصل بالأحراج، وخاصة تلك الالتزامات المترتبة على اتفاقية ريو. وتتمثل الأهداف المنشودة فيما يلي:

- عكس اتجاه انحسار الغطاء الحرجي العالمي من خلال إدارة الأحراج بشكل مستدام، مما يتضمن الحماية وإصلاح الغابات وغرس الأحراج وإعادة التحريج ومنع تدهور الغابات؛
- تعزيز المنافع القائمة على الأحراج في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك تحسين سبل معيشة السكان المعتمدين على الأحراج؛
- القيام على نحو كبير بزيادة مساحة المنطقة الحرجية التي تحظى بالحماية والإدارة المستدامة، فضلا عن زيادة نسبة المنتجات الحرجية المستمدة من الغابات ذات الإدارة المستدامة؛
- الحصول على التمويل الإنمائي اللازم للإدارة الحرجية المستدامة.

وثمة ضرورة لمناقشة قضايا الأحراج على الصعيدين القطري والدولي، وأيضا من خلال مشاركة جميع الأطراف المعنية على نحو نشط. وهذا هو السبيل الوحيد للاستفادة الكاملة مما تتضمنه الأحراج من إمكانات تتعلق بالتخفيف من تغير المناخ ومنع تدهور الأراضي والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي. ويشكل التعاون الدولي في مجال الأحراج أداة ذات أثر كبير فيما يتصل بالحد من الفقر وتحسين سبل معيشة الفقراء المعتمدين على الأحراج والذين ينتمون في الكثير من الأحوال لفئات السكان الأصليين.

وتضطلع فنلندا بنشاط بالمشاركة في السياسات الحرجية والإنمائية في الاتحاد الأوروبي، وفي التعاون الموضوعي بشأن البيئة والموارد الطبيعية، وكذلك في الجهود المبذولة لتحسين إدارة الأحراج ووقف قطع الأخشاب والاتجار فيها بصورة غير مشروعة. وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، تتخذ أيضا تدابير لتشجيع الإدارة الحرجية المستدامة وتجنب إزالة الأحراج.

وكذلك أعلن مؤتمر ريو عملية الأمم المتحدة للأحراج، التي أفضت إلى إنشاء منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في عام ٢٠٠١. ووضع صك غير ملزم قانونا في مجال التعاون الدولي بشأن كافة الأحراج في العالم، بهدف صياغة إطار للاضطلاع بمزيد من العمل من قبل المنتدى وما يتصل به من شراكة تعاونية خاصة بالأحراج فيما يتصل بالفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥.

وتقوم فنلندا بمساندة المنظمات أعضاء الشراكة العالمية المتعلقة بالغابات من خلال دعم البلدان النامية في مجال تنفيذ برامجها وسياساتها الحرجية الوطنية. وقد اضطلع بقدر كبير من العمل بصفة خاصة عن طريق مرفق برامج الحراثة الوطنية، الذي استضافته منظمة الأمم

المتحدة للتغذية والزراعة، والبرنامج المتعلق بالأحراج الذي استضافه البنك الدولي. وتؤيد فنلندا مبادرة العلوم والتكنولوجيا التابعة للمجتمع العلمي الدولي، إلى جانب أعمال فريق الخبراء المعني بالتحديات الرئيسية المتصلة بالأحراج والبيئة والتابع لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

وعلى صعيد التعاون الإنمائي الثنائي، تواصل فنلندا مساندة كينيا وتزانيا وزامبيا وموزامبيق ونيكاراغوا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبيرو ومنطقة البلقان الغربية، وذلك في ميدان تنمية قطاع الأحراج وتنفيذ هذه البلدان لبرامجها الحرجية الوطنية.

الإطار ٦

لجنة بناء السلام والتنمية المستدامة

شكلت لجنة بناء السلام في مؤتمر القمة العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥. وتقوم هذه اللجنة، وفقا لولايتها. بالتركيز على التعمير وبناء المؤسسات والتنمية المستدامة في البلدان الخارجة من حالات الصراع. وتتطلب الأوضاع التالية لمرحلة الصراع اهتماما وثيقا من منظومة الأمم المتحدة، كما أن ثمة حاجة في هذا الصدد إلى خبرة الأمم المتحدة في ميدان البيئة. وتسترشد لجنة بناء السلام بالاستراتيجيات التي تسهم في التنمية المستدامة، وقد أدرجت في أعمالها الاعتبار البيئية. وقد لقي مكتب الدعم التابع للجنة التأييد اللازم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في المسائل المتصلة بالبيئة والصراعات وبناء السلام، مما تضمن ندب خبير من برنامج البيئة. وقد رصدت فنلندا أموالا لمساندة أعمال هذا الخبير في إطار اللجنة بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وكثيرا ما ينظر إلى الاستدامة البيئية (الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية) بوصفها أساسا للركائز الاجتماعية والاقتصادية التي تستند إليها التنمية المستدامة، مما يعني بالتالي أنها تتداخل مع جميع الأهداف الإنمائية الأخرى. وكان ثمة تشديد على القضايا البيئية في سياسة التنمية بفنلندا منذ بدايتها، كما أن قرابة ١٠ في المائة من تمويل التعاون الإنمائي الفنلندي طوال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦ كان موجها نحو أنشطة بيئية محددة. ومن المحتمل أن تزايد هذه الحصة أكثر من ذلك في سياق الاهتمام القوي بالاستدامة الإيكولوجية الذي ورد في برنامج السياسة الإنمائية لعام ٢٠٠٧.

وفي التعاون الثنائي، تسعى فنلندا جاهدة إلي تركيز أنشطتها على الميادين التي قد تفضي فيها القيمة المضافة التي قد تسهم بها إلى التأثير بشكل كبير على التنمية العالمية.

وتشمل الميادين ذات الصلة إدارة الأحراج والمياه والطاقة المتجددة، مما يتصل على نحو مباشر بالهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي البلدان النامية، تضطلع ورقات استراتيجية الحد من الفقر الوطنية بدور رئيسي في مجال تخصيص التمويل الإنمائي. وتقوم فنلندا، هي والبلدان المشاركة لها وسائر المانحين، بالإسهام في الحوار المتعلق بورقات الاستراتيجية هذه من أجل كفاءة تنفيذها على نحو يتميز بالاستدامة الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية. وهناك أيضا أهمية بالغة للتأكد من أن ذلك الاتجاه الذي يعم كافة المانحين، والذي يتعلق بدعم الميزانية بصورة مباشرة وتوفير المساندة اللازمة على صعيد قطاعات بأسرها، لا يحول دون الاستدامة الإيكولوجية للأنشطة المضطلع بها على المستوي القطري.

ويوفر تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف قناة هامة لتقديم الدعم البيئي للبلدان النامية. وتنفيذ هذه الاتفاقات يتطلب جهودا ضخمة من جانب البلدان الفقيرة. وأهداف هذه الاتفاقات تتسم باتساع النطاق، وإنجاز هذه الأهداف يسهم على نحو كبير في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. والوفاء بمتطلبات الاتفاقيات المتعلقة بالنفايات والمواد الكيميائية كثيرا ما يعمل على الترويج للأهداف المتصلة بالصحة والمرافق الصحية، وذلك في حين أن متابعة التنمية التي تؤدي إلى التقليل من الكربون من شأنها أن تفضي إلى آثار إيجابية، سواء بالنسبة للصحة البشرية أم بالنسبة للبيئتين المحلية والعالمية. ومن خلال مساندة قدرات البلدان النامية فيما يتصل بتنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، يلاحظ أن فنلندا تشجع كافة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وبصورة أساسية، يجري توجيه التمويل الفنلندي الراهن، الذي يتصل بهذه الاتفاقيات، نحو اتفاقيات ريو الثلاث، إلى جانب منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وفي نفس الوقت، يزداد الضغط من أجل دعم سائر الاتفاقيات أيضا.

ويفرض تغير المناخ مخاطرة كبيرة بالنسبة لبلوغ التنمية المستدامة. وأشد البلدان فقرا هي التي ستعاني أكثر من غيرها من آثار هذا التغير. ومن الأهمية أن يكون هناك استعداد في مجتمع المانحين للاستجابة للتحديات التي يأتي بها تغير المناخ هذا. وسيظل تمويل التنمية يضطلع بدور هام في مساندة تدابير التخفيف والتكيف بأفقر المناطق وأكثرها ضعفا في العالم. وغالبية التمويل المتصل بتغير المناخ سوف يتوفر من القطاع الخاص. وفي نفس الوقت، ينبغي تعزيز التآزر بين تدابير التخفيف وتدابير التكيف بطرق تتضمن، على سبيل المثال، إدارة الغابات على نحو مستدام. وكثيرا ما تنشأ الحاجة إلى توفير أموال أساسية حكومية من أجل تيسير التعاون التكنولوجي ونشر التكنولوجيا. وهيئة آليات مالية تتسم بالابتكارية والجددة تيسر من الاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة المستدامة، كما أنها تتيح للبلدان فرصة تحقيق قفزات في طريقها نحو تحقيق اقتصاد يكفل التقليل من الكربون.

وستتوزع آثار تغير المناخ بشكل غير متساو فيما بين مختلف المناطق والأجيال وفئات الدخول والرجال والنساء. والفقراء، الذين تشكل النساء نسبة ٧٠ في المائة منهم، سوف يتعرضون للتأثر بدرجة غير متناسبة. وتعمل فنلندا بنشاط على تشجيع دور المرأة، وخاصة في البلدان النامية، وذلك في المسائل المتصلة بتغير المناخ.

٧ - الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية والشراكات المتعلقة بتنمية القطاع الخاص

في سياق الاستجابة للهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن إقامة شراكات عالمية، وطبقا لتوافق آراء مونثيري المتعلق بتمويل التنمية، يلاحظ أن السياسة الإنمائية بفنلندا تشدد على التمويل الشامل للتنمية، بما في ذلك الشراكات المتصلة بالتنمية، وضرورة تعبئة القطاع الخاص وشتى الجهات المؤسسية المعنية من أجل تشجيع التنمية المستدامة. وتعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص وعمليات تعزيز التنمية وسائل استراتيجية رئيسية للإسهام في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر على أساس مستدام. وبغية دعم تنفيذ سياسة التنمية الجديدة، اتبع نهج تجميحي كوسيلة لإشراك القطاع غير الحكومي في تعزيز الأهداف الإنمائية. والحراجه المستدامة والمياه وتغير المناخ تشكل ثلاث مجموعات من ست من شأنها أن تضم الجامعات ومؤسسات البحث والشركات والمنظمات غير الحكومية لكي تقوم بوضع وتنفيذ نهج ابتكارية في ميدان التعاون الإنمائي والتنمية المستدامة.

الإطار ٧

وسائل الشراكة

قامت فنلندا بإدخال أداتين جديدتين تماما لتعزيز الشراكات وتوسيع نطاق الأطراف المعنية على صعيد التعاون الإنمائي. وثمة تشجيع للشركات ومؤسسات التجارة والمنظمات والجامعات ومعاهد البحث وسائر الأطراف على الاشتراك في التنمية واستخدام هاتين الأداةين. وإحدهما تتمثل في الشراكة الفنلندية، وهي أداة لتوفير المعونة، وقد صيغت على نحو خاص من أجل تعزيز الشراكات. ومنذ عام ٢٠٠٦، أسهمت هذه الشراكة الفنلندية في إقامة شراكات بأسلوب قابل للبقاء من الناحية التجارية، وذلك فيما بين الشركات وسائر المنظمات والمؤسسات التجارية بفنلندا والبلدان النامية بهدف تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وتقدم الشراكة الفنلندية دعما محدودا يتعلق بتوفير المنح من أجل حفز الاستثمار بفنلندا وبالبلدان النامية؛ ولا بد لكافة المشاريع المضطلع بها في هذا الصدد أن تتسم بالاستدامة من الناحيتين الإيكولوجية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تعطى الأولوية للمشاريع ذات الأهداف البيئية والآثار الإنمائية المناصرة للفقراء. وتتولى الشراكة الفنلندية أيضا نقل

التكنولوجيا الملائمة للبيئة والمستدامة للبلدان النامية، وذلك من خلال المشاريع المشتركة والتعاون التكنولوجي ذي الوجهة التجارية. ومنذ عام ٢٠٠٨، قامت الشراكة الفنلندية باتباع أسلوب جديد لمساندة المشاريع التجريبية التي تطبق الجديد من التكنولوجيات، ولا سيما فيما يتصل بتغير المناخ. وتضطلع الشراكة الفنلندية كذلك بتشغيل خدمات من خدمات التوفيق بين المشاريع، وهي خدمات تستهدف شركات البلدان النامية التي تسعى للعثور على شركاء فنلنديين (والعكس بالعكس). وفي المستقبل، سيتم ربط هذه الخدمات بخدمات توفيق أوروبية مختارة بهدف تحسين التعاون والفعالية. وبالإضافة إلى هذا، شرعت الشراكة الفنلندية بالفعل في التعرف على منظمات محلية شريكة ببعض البلدان الشريكة على المدى الطويل، وذلك من أجل التعاون في جهود التوفيق بين المشاريع والشركات.

والشراكة الفنلندية تعمل بالفعل منذ وقت طويل، وهناك تزايد سريع في الطلب على خدماتها. ولقد انتشر الدعم المقدم في هذا المنحى بأكثر من ثلاثين بلدا، تتضمن بلدانا عديدة من البلدان الأقل نموا. وثمة بلدان خمسة تعد الأكثر شعبية فيما يتصل بمشاريع الشراكة، وهي الهند والصين وفيت نام وتايلند وبنغلاديش. وما برحت القطاعات الرئيسية تتمثل في التكنولوجيا البيئية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة (المتجددة).

ولقد استحدثت فنلندا أداة جديدة لتعزيز مشاركة المؤسسات في مجال التعاون الإنمائي. وتتيح هذه الأداة الجديدة للمؤسسات العامة فرصا للتعاون مع الشركاء من البلدان النامية بهدف تطوير القدرات المؤسسية المحلية. وهي تمكن أيضا من نقل الخبرات والتكنولوجيات الفنلندية بغية المساهمة في الأهداف الإنمائية من منطلق الامتثال لشروط الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. وهي تعد مكملة للشراكة الفنلندية والتعاون المحلي، وكلاهما يستهدفان إشراك القطاع الخاص والقطاع غير الحكومي بصورة عامة في التنمية المستدامة.

وما فتئت فنلندا تساند، من الناحية التقليدية، مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية على الصعيدين الفنلندي والدولي. وفي السنوات القليلة الماضية، كان ثمة اختيار لعشر منظمات غير حكومية كي تصبح منظمات شريكة، وذلك بهدف تزويد المنظمات غير الحكومية التي تفي بمعايير محددة بدعم أكثر شمولا وقابلية للتنبؤ على المدى الطويل، فضلا عن إشراك المنظمات غير الحكومية في تعاون إنمائي يتسم بمزيد من المنهجية. وهذه المنظمات تعمل في ميادين شتى تتضمن تشجيع الحراجة المستدامة لتعزيز الأهداف الاجتماعية والبيئية.

وعلى صعيد التعاون الثنائي، بُذلت جهود خاصة لإشراك القطاع الخاص، والقطاع غير الحكومي عامة، في التعاون الإنمائي على نحو أكثر نشاطا من خلال برامج الشراكات.